دائــرة المحاسبــات

تقرير حول الرقابة المالية على بلدية رواد

لسنة 2015

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

بلدية رواد

أحدثت بلدية رواد بمقتضى الأمر عدد 755 المؤرخ في 24 فيفري 2003 . وتبلغ مساحة البلدية 94 كم^2 كما يبلغ عدد سكانها حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 94961 ساكنا.

تولت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2015 والتحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحّة ومصداقيّة البيانات المسجّلة به ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها. وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان[1] الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية. ويبين الجدول الموالي أهم البيانات عن الوضعية المالية للبلدية لسنة 2015.

البيان	المقابيض المنجزة	النفقات المدفوعة	الفواضل
العنوان الأول	8.017.708,667	4.465.472,475	3.552.236,192
العنوان الثاني	7.358.891,767	2.440.121,857	4.918.769,910
المجموع	15.376.600,434	6.905.594,332	8.471.006,102
فائض ميزانية 2014	7.124.287,970	-	-
العمليات خارج الميزانية	13.629.224,170	11.077.548,298	-

المصدر: الحساب المالي لسنة 2015

وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، فإنّ البلدية مطالبة بالعمل أكثر على دعم استقلاليتها المالية[2] التي بلغت نسبة 57,73% وبقيت

[1] الاستبيان المتعلق بموارد البلدية وأملاكها

[2] الاستقلالية المالية=(موارد العنوان1-المناب من المال المشترك)/موارد العنوان1

دون المعيار المرجعي (>70%) المعتمد من قبل الصندوق في هذا الشأن. أمّا بالنسبة إلى مؤشر القدرة على الادّخار [3] والبالغ 4,18% بقي دون المعيار المرجعي (>20%).

وأفضت المهمة الرقابية إلى استنتاجات تتعلّق خاصة بتحصيل الموارد وتأدية النفقات والتصرف في الممتلكات وهي مجالات تتطلب مزيد الحرص من قبل البلدية لتحسين تعبئة الموارد والتحكم الأفضل في النفقات وإضفاء مزيد الشفافية على حساباتها.

I. الموارد المالية

شملت الفحوصات الرقابية في هذا المجال تحليل الموارد وتعبئتها

أ. هيكلة الموارد

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2015 ما جملته 8.017.708,667 د وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود على التوالي 4.534.325 د و 3.483.384 د بنسبة على التوالي 57% و43%.

وتتأتى المداخيل الجبائية الاعتيادية التي بلغت في سنة 2015 ما جملته 4.534.325 د أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة بنسبة 62,81% وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات بنسبة 27,53%.

وتعدّ المعاليم على العقارات والأنشطة نسبة 62,81% من المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2015 بقيمة 2.847.896 د وتمثّل المداخيل بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية والمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة من أهم موارد البلدية في سنة 2015 حيث تم تحصيل على التوالي 857.341 د و1.313.204د أي ما يمثّل على التوالي نسبة 19% و29% من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية.

وبلغت التثقيلات في سنة 2015 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 1.863.375د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 707.905 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 1.155.470د. وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 4.190.379 د في موفّى سنة 2014، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 6.053.754 د في سنة 2015 لم يتمّ استخلاص منها سوى 1.350.636 د أي ما نسبته 22,31%.

[3] القدرة على الادخار = الادخار الخام (المقابيض المستعملة لتسديد مصاريف بالجزئين 3 و4 من العنوان الثاني) /موارد العنوان1

وبلغت المقابيض المنجزة بعنوان مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ما قدره 432.309 د وهو ما يمثّل نسبة 9,5% من المداخيل الجبائية الاعتيادية. وتتأتى هذه المقابيض أساسا من "مداخيل الأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية" و"معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء" بنسبة على التوالي 41% و25%.

أمّا بالنسبة إلى معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات فقد كانت في حدود 1.248.519 د أي بنسبة 28% من المداخيل الجبائية الاعتيادية. وهي تتأتى أساسا من "المقابيض الاعتيادية للمعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي و"معلوم رخص البناء"بنسبة على التوالي 64% و26%.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2015 ما قيمته 3.483.384 د وتشمل أساسا "المداخيل المالية الاعتيادية" بنسبة 99% المتأتّية خاصّة من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية بقيمة 3.389.321 د أي بنسبة 97% من المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

وتشمل موارد العنوان الثاني لبلدية رواد البالغة 7.358.892 د الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة بنسبة على التوالي 88,69% و 11,31% . ولم تلجأ البلدية إلى الاقتراض لتمويل مشاريع التنمية في سنة 2015.

ب. تعبئة الموارد

تعلقت الملاحظات في هذا الإطار بالأساس بتقدير الموارد وتوظيف المعاليم واستغلال الإمكانات المتاحة وإعداد جداول التحصيل وتثقيل المعاليم واستخلاصها ومتابعة بقايا الاستخلاص.

1. تقدير الموارد

اتسمت تقديرات موارد البلدية بخصوص بعض فصول العنوان الأول على غرار المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة والمداخيل المالية الاعتيادية بعدم الدقة مقارنة بالمقابيض المنجزة بهذا العنوان حيث لم تمثل سوى نسبة على التوالي 14% و20% من التقديرات النهائية. وبلغ الفارق بين التقديرات الأولية والنهائية بهذا الخصوص ما قدره على التوالي 356.896 د و745.896 د. وفي المقابل تولت البلدية تضخيم تقديرات مداخيل أملاك البلديّة الإعتياديّة بنسبة 30%.

ولئن بلغت نسبة انجاز موارد العنوان الأول 121% فإن ذلك لا يخفي أهمية بقايا الاستخلاص بعنوان بعض المعاليم والمداخيل على غرار المعلوم على العقارات (4.703,153 أ.د).

2. تحيين جداول التحصيل وتثقيل المعاليم

اتسم جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2015 بعدم الشمولية حيث لم يتضمّن سوى 15702 فصلا بقيمة جملية قدرها 612.788 د في حين انتهت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 إلى إحصاء 32948 مسكنا بالمنطقة البلدية برواد وهو ما نتج عنه فارق سلبي في العقارات المدرجة بلغ 17246 مسكنا وهو ما يمثل حوالي 52% من عدد المساكن حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ممّا ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة قدّر بما لا يقل عن 673,044 أ.د[4]. وأوضحت البلدية في هذا الشأن أنّ الجرد الميداني للعقارات المبنية في إطار الإحصاء العام العشري أظهر أن عدد المساكن سيتجاوز نتائج التعداد العام للسكان و المساكن لسنة 2014 وأنّها قد سعت إلى تركيز منظومة "نظام المعلومات الجغرافية". وأشارت إلى محدودية العنصر البشري بمصلحة المعاليم والإستخلاصات التي كانت تشكو في السابق نقصا كبيرا في أعوان الإحصاء تم تداركه خلال سنة 2015 بانتداب 5 أعوان إضافيين كما تم تمكين بلدية رواد من ترخيص استثنائي لانتداب ثلاثة أعوان إحصاء خلال سنة 2017.

وشهد توظيف المعلوم على العقارات غير المبنية نقصا هاما حيث لم يتضمّن جدول التحصيل لسنة 2015 سوى 4178 فصلا بقيمة جملية قدرها 925.736 د في حين انتهت النتائج الأولية للإحصاء العشري للفترة 2026/2017 (إلى موفى أكتوبر 2016) إلى إحصاء 4770 أرض غير مبنية بالمنطقة البلدية مما يعني أنّ البلدية فوّتت استخلاص معاليم بهذا العنوان تقدر[5] بحوالي 131,172 أ.د وأفادت البلدية أن صعوبة إحصاء الأراضي غير المبنية وإدراجها و تثقيلها بجداول التحصيل تكمن في تحديد هوية المالك حيث يتم عادة إحصاؤها بمناسبة مطالبة المواطن بخدمة من البلدية (رخصة بناء، تحرير عقد بيع الخ.....) مما أدى إلى عدم خضوع العديد من الأراضي إلى المعلوم.

ولم تتول البلدية إعداد جدول تحصيل الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات .

---

[4] تم احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجداول التحصيل لسنة 2015 (39,026 د).

[5] تم احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول التحصيل لسنة 2015 (221,574 د).

3. استخلاص المعاليم

وزيادة على ذلك اتسم نسق استخلاص البعض الآخر بالضعف كمعلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات[6] حيث تم ضمن تقديرات الميزانية لسنة 2015 إدراج مبلغ 1.000 د تولت البلدية استخلاص منه 485 د فقط. في حين تبيّن حسب جدول المعلوم على المؤسسات وجود ما لا يقل عن 83 مقهى بالمنطقة البلدية بما يعني تفويت البلدية في مبالغ تتمثل في 25 د و150 د و300 د للمقهى الواحد في السنة بحسب صنفه. وإذا ما اعتبرت أنّ جميع المقاهي من صنف الأول يكون مجموع المعلوم الذي حرمت منه البلدية في حدود 1.867,5 د. وأوضحت البلدية أنّ "أغلب المقاهي تتولى خلاص المعلوم المذكور لدى القابض البلدي وستتولى البلدية إعداد جدول سيتم تثقيله لدى القابض مع العلم وأن مصالح الشؤون الإقتصادية ليس لها أي عون وتستعين بأعوان الإحصاء في بعض الحالات."

وظل استخلاص المعاليم على العقارات محدودا حيث لم تتجاوز نسب الاستخلاص في مجملها 23% خلال سنة 2015 وبلغت على التوالي بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية 21,33% و22,92%.

ولئن تولت البلدية سنة 2015 تبليغ كامل الاعلامات الأوّلية تقريبا بخصوص المرحلة الرضائية بالنسبة إلى الفصول المثقلة والمتعلقة بالمعلوم على الأراضي غير المبنية والعقارات المبنية إلا أنّه لم يتم القيام بإجراءات التتبع الخاصة بالمرحلة الجبرية لاستخلاص هذه المعاليم على الرغم من أهميتها حيث بلغت بقايا الاستخلاص في موفى سنة 2015 حوالي 1.819.530 د بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية و2.883.623 د بالنسبة إلى المعلوم على الأراضي غير المبنية.

لم تتول البلدية أحيانا إعداد جداول التحصيل وإرسالها إلى القباضة البلدية بخصوص الفصول المستخلصة بواسطة أذون استخلاص وقتية خلال نفس سنة استخلاصها وهو ما يعدّ خرقا لمبدأ سنوية الميزانية. وتعلق الأمر بما عدده 461 فصلا بمبلغ 48.227,100 د بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و70 فصلا بمبلغ 62.192,310 د بعنوان المعلوم على

---

[6] ينص الأمر عدد 434 لسنة 1997 المؤرخ في 3 مارس 1997 المتعلق بضبط تعريفة معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات على أنه تضبط التعريفة السنوية لهذا المعلوم بمبالغ 25 د بالنسبة للمحلات من الصنف الأول و150 د بالنسبة للمحلات من الصنف الثاني و300 د بالنسبة للمحلات من الصنف الثالث.

العقارات غير المبنية و46 فصلا بمبلغ 25.426,003 د بعنوان المعلوم على المؤسسات تم استخلاصها خلال سنة 2015 ولم تتول البلدية إرسالها إلى القابض البلدي خلال سنة 2015 وهو ما أدّى إلى عدم تطبيق المبالغ المذكورة خلال نفس سنة استخلاصها. وأفادت البلدية بأنه تم "تطبيق هذا الإستخلاص لسنة 2016 لمجابهة المصاريف الوجوبية وخاصة في باب الأجور خلال شهر جانفي 2016 في غياب الموارد في تلك الفترة وتفادي لطلب تسبقة من الخزينة العامة للدولة لخلاص أجور شهر جانفي. وتم تدارك الوضع خلال سنة 2016 بتثقيل وتطبيق كامل المبالغ المستخلصة بأذون وقتية خلال نفس السنة المالية."

فضلا عن ذلك لم يتول القابض البلدي تطبيق مبالغ تم استخلاصها عن طريق أذون وقتية تتعلّق بأشهر جويلية وأوت 2015 تولت البلدية إعداد جداول تحصيل في شأنها وتم إرسالها إلى القباضة خلال سنة 2015 بقيمة 25.240,984 د تشمل 239 فصلا بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و10.757,643 د تشمل 18 فصلا بعنوان المعلوم على العقارات غير المبنية و10.757,643 د تشمل 18 فصلا بعنوان المعلوم على المؤسسات. وأوضح القابض البلدي بأنه تم تسوية هذه الوضعية بتاريخ 21 ديسمبر 2016.

ولم تحرص البلدية على استخلاص معاليم الإشغال الوقتي للطريق العام بصفة فورية حيث تبين عدم استخلاص المعاليم الراجعة إلى البلدية والمتعلقة بتركيز لوحات إشهارية بالطرقات والبالغة إلى موفى سنة 2015 حوالي 6.000 د حيث يتمّ استغلال اللوحات الاشهارية دون خلاص المعاليم المستوجبة ودون الحصول على التراخيص الضرورية وذلك خلافا للأمر عدد 362 لسنة 2007 المؤرخ في 19 فيفري 2007 والمتعلق بضبط شروط وصيغ الإشغال الوقتي ولزمة المرفق العمومي في الملك العمومي البلدي وخاصة الفصل الأول منه. وفي غياب اتفاقيات مبرمة بين شركات الإشهار لم يتم تثقيل الديون المتخلدة بذمتهما ممّا يعيق عملية استخلاصها. وأفادت البلدية بأنها تولت مراسلة الشركات في عديد المناسبات ودعوتها لتسوية الوضعية المالية للوحات الراجعة لها بالنظر وإصدار قرارات لحجبها سيقع تنفيذها بداية سنة 2017.

وخلافا لأحكام الفصلين 111 و112 من القانون الأساسي للبلديات ولأحكام الأمر عدد 362 لسنة 2007 المذكور أعلاه لا تتولى البلدية إسناد تراخيص في كل حالات الإشغال الوقتي للطريق العام على غرار الأكشاك والمقاهي واللوحات الاشهارية.

ولم يتم خلاص سوى 10 فصول بقيمة 1.687,500 د أي بنسبة 2% من مجموع الفصول المدرجة بقائمة المعاليم وهو ما فوّت على البلدية استخلاص معاليم إضافية بهذا العنوان

تقدر بحوالي 190,370 أ.د. وأكدت البلدية أنه تم تخصيص عونين لإعادة الإحصاء سنة 2016 لتلافي النقص الحاصل. كما تعهدت البلدية بإعداد قرارات استغلال في الغرض والتنسيق مع الشرطة البلدية للقيام بحملات في الغرض وأضافت بأنها بصدد تركيز منظومة لضبط واستخلاص المعاليم المذكورة مما سيساهم في تنمية الموارد المالية للبلدية.

ولم تحرص القباضة المالية والمصالح البلدية على استخلاص المبالغ المثّقلة والقيام بالأعمال القاطعة للتقادم المضمنة بالفصلين 36 و36 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى سقوط فصول بالتقادم فقد شملت قائمة بقايا الاستخلاص فصولا بقيمة 155,099 أ.د لا تتوفر بها المعطيات المتعلقة بسنة التثقيل وسنة الوجوبية وتفصيل المدينين وهو ما يحول دون القيام بالأعمال القاطعة للتقادم في الآجال . وأفاد القابض البلدي أنّ عملية تسلم المهام لم تتضمن تسليم الدفاتر والعقود التي تمكن من حصر مبالغ هذه الديون وأسماء المدينين ممّا لا يمكن من استخلاصها وتسويتها.

II. النفقات

شملت الرقابة على النفقات تحليل هيكلتها وتأدية نفقات العنوانين الأول والثاني.

أ. هيكلة النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول خلال سنة 2015 ما قيمته 4.465.472,475د. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح البالغة على التوالي 2.781.357,482 د و1.399.863,278 د أي ما نسبته 62,29% و31,35% من مجموع نفقات العنوان الأول.

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 2.440.121,857 د. وتتوزع هذه النفقات بين نفقات التنمية وتسديد أصل الدين ونفقات مسددة من الاعتمادات المحالة في حدود على التوالي 2.117.557 د و152.323 د و170.242 د ونسب تبلغ على التوالي 86,8% و6,2% و7%. ويبرز الجدول التالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل بلدية رواد خلال سنة 2015.

ويعزى ضعف نسبة إنجاز العنوان الثاني والبالغة 24,19% أساسا إلى التأخر في انجاز المشاريع. فعلى سبيل المثال لم يتم خلال سنة 2015 استعمال مبلغ 2.430 أ.د تم ترسيمه بالفصل المتعلق بإحداث وتوسعة وتهيئة البناءات الإدارية نظرا إلى عدم الشروع بالنسبة إلى أشغال تهيئة مقر البلدية الجديد في إعداد ملف طلب العروض إلاّ خلال سنة 2016. كما لم يتمّ الانطلاق في انجاز الأشغال المتعلقة بالمستودع البلدي (بقيمة 1.140.398,042 د) إلا خلال النصف الثاني من سنة 2016 (تمّ إبرام الصفقة بتاريخ 2016/05/20).

وفي نفس الإطار ولئن تم إدراج مبلغ 2.722 أ.د بميزانية 2015 بعنوان الطرقات والمسالك فإنّ لم يتمّ استهلاك منها سوى 1056 أ.د (38,8%). وتعود المبالغ الهامة غير المستهلكة والبالغة 1.666 أ.د إلى التأخير في إنجاز مشروعي تعبيد طرقات أوّلهما مبرمج منذ سنة 2012 (بقيمة 1.526.448 د) تمّ فسخ الصفقة المتعلقة به لعدم احترامه لالتزاماته التعاقدية والثاني منذ سنة 2013 (بقيمة 1.065.928,692 د) لم يتم الشروع في إنجازه إلاّ بتاريخ 10 جوان 2015.

أما بالنسبة إلى الإعتمادات المحالة وبخصوص الفصل المتعلق بمساهمات مالية مختلفة لإنجاز مشاريع ذات صبغة محلية فقد تم إدراج مبلغ 768.840 د ضمن ميزانية البلدية لسنة 2015 لم يتم استهلاك منها سوى 170.242 د من الإعتمادات المرسمة بهذا العنوان حيث شهد المشروع المتعلق بتعبيد الطرقات بمدينة رواد (برنامج المجلس الجهوي 2013) تأخيرا في انجازه حيث انطلقت الأشغال فعليا خلال شهر نوفمبر 2015.

ولم تحرص البلدية في سنة 2014 على تأدية مستحقات المتعاملين معها من خواص ومؤسسات عمومية وهو ما أثقل كاهل ميزانية سنة 2015 برصد اعتمادات لخلاص المتخلدات بما قدره 230 أ.د توزعت بين 120 أ.د بالنسبة إلى القطاع العمومي و110 أ. د بالنسبة إلى القطاع الخاص. وتم خلال سنة 2015 خلاص مبلغ 113.730,438 د وهو ما يمثل حوالي نسبة 49% من مجموع المتخلدات المرسمة بالميزانية.

وفي سياق متصل تم تضخيم الاعتمادات المرسّمة بالميزانية بعنوان خلاص الديون والبالغة 230 أ.د بميزانية 2015 والحال أنّ قائمة الديون[7] تبلغ 118,497 أ.د في موفى سنة 2014 وهو ما يعني ترسيم مبالغ إضافية غير مبرّرة بلغت حوالي 115,502 أ.د. وأفادت البلدية أنه يتم ترسيم المبالغ المتبقية من أذون التزود لسنة 2014 التي لم تتم فوترتها ضمن الفصل المتعلق بتسديد المتخلدات غير أن أغلب المبالغ تمت فوترتها في سنة 2015 مما يستوجب صرفها على الفصول الخاصة بها عوضا عن الفصل المتعلق بالمتخلدات .

ب. تأدية النفقات

تعلقت الملاحظات بتأدية نفقات العنوانين الأول والثاني

[7] حسب المعطيات المستقاة من مصلحة الحسابيات والميزانية بالبلدية.

1. نفقات العنوان الأول

تولت البلدية عقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر دون وجود إثبات للضرورة كما يشترط ذلك الفصل 90 من مجلة المحاسبة العموميّة على غرار 5 نفقات[8] بقيمة جملية بلغت 11.445 د.

ولا يتم أحيانا احترام آجال الصرف القانونيّة المحددة بعشرة أيام كما تؤكد على ذلك المذكرة العامة عدد 48 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بتاريخ 17 ماي 1999 حول صرف النفقات العمومية إلى مستحقيها. وبلغ التأخير المسجّل في هذا الصدد أقصاه 46 يوما. ومن شأن هذا التصرف المساس بمصداقية البلدية في علاقتها بالمتعاملين معها وفي قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم.

لا يتم في بعض الحالات التنصيص بالفاتورات على الرقم المنجمي لوسائل النقل المنتفعة بقطع الغيار بخصوص الفصل المتعلق بمصاريف تعهد وصيانة وسائل النقل وهو ما يعيق عملية مراقبة هذا النوع من المصاريف.

2. نفقات العنوان الثاني

خلافا لما نص عليه الفصل 76 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المنظم للصفقات العمومية والفصل 48 من الأمر عدد 3158 لسنة 2002 المتعلق بنفس الموضوع من وجوب توفير شهادة في الضمان المالي النهائي خلال 20 يوما من تاريخ تبليغ الصفقة وذلك قصد ضمان حقوق البلدية قبل انطلاق الأشغال، تمّ تسجيل تأخير في هذا المجال بلغ أقصاه 51 يوما بالنسبة إلى الصفقة المتعلقة بأشغال تعبيد الطرقات ببلدية رواد (برنامج المجلس الجهوي 2013) المبرمة بتاريخ 16 جوان 2015 بقيمة 713.457 د.

وشهد الإذن ببدء الأشغال من قبل البلدية بالنسبة إلى الصفقات المتعلقة بتعبيد الطرقات واقتناء معدّات ووسائل نقل تأخيرا هاما مقارنة بتاريخ إبرام الصفقات بلغ أقصاها 86 يوما بخصوص الصفقة المتعلقة بأشغال تعبيد الطرقات ببلدية رواد (برنامج المجلس الجهوي 2013) المذكورة أعلاه.

وتم الوقوف على بعض الاخلالات المتعلقة بمشروع تعبيد الطرقات بمدينة رواد (برنامج المجلس الجهوي 2013) تعلقت أساسا بجودة الدراسات وما انجر عنها من تأثيرات على

[8] تتعلق بالفصلين 02201 و03302

انجاز المشروع. فعلى الرغم من النقائص التي شابت الدراسة حيث لم يقم مكتب الدراسات بالمسح الطوبوغرافي للطرقات موضوع الصفقة إلى جانب عدم مطابقة الدراسة لمساحة أشغال الطرقات المبرمجة خصوصا في ما يتعلق بعرض الطرقات والأرصفة تم قبول الدراسة من قبل الإدارة الفنية للبلدية بتاريخ 4 جوان 2015 وتم خلاص المزوّد في مستحقاته البالغة 5.420,800 د.

ولم يتم إبرام ملحق وعرض الملف على اللجنة الجهوية للصفقات بعد إدراج تغييرات في الفصول التي تمّت المصادقة عليها بتاريخ 5 جوان 2015 بالنسبة إلى هذا المشروع رغم أهمية التغييرات التي تمّ إدخالها على المواصفات الفنية والتي شملت حجم وطبيعة بعض الأشغال[9] بالإضافة إلى اختلاف في تقدير طول الطرقات موضوع الصفقة بنسبة بلغت 66 %.

وشهد المشروع تأخيرا في بداية الأشغال بما لا يقل عن 62 يوما، مما أدّى إلى مطالبة المقاول بفسخ الصفقة.

لم تقم البلدية في بعض الحالات بالخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل وعلى الشركات طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل[10] على غرار النفقات المتعلقة بدراسة المشاريع حيث تم القيام بالخصم بنسبة 1,5 % عوضا عن 5% أو 15%.

III. التصرف في الأملاك

لم تحرص البلدية على الحفاظ على أملاكها العقارية حيث لا يتوفر لديها سوى شهادة ملكية وحيدة بعنوان عقار من جملة 8 عقارات مدوّنة بدفتر الأملاك البلدية. وأكدت البلدية في هذا الإطار أن تسجيل الممتلكات يتطلب تسوية بعض الإشكاليات العقارية وأنها ستواصل العمل على تسوية الإشكاليات وتفادي الصعوبات من أجل استخراج شهائد ملكية لكل عقاراتها .

وخلافا لمقتضيات التعليمات العامة عدد 186-75 المؤرّخة في 2 أوت 1975 والتي نصّت على وجوب تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدفتر المعدّ للغرض مع تسجيل الرقم المسند للمواد المعنية على فاتورة الشراء، تبيّن أنّ المصالح المعنية لبلدية رواد لا تحترم هذه التراتيب، حيث لوحظ عدم إفراد كل فصل من المواد القابلة للجرد برقم خاص به كما أنّ فواتير

---

[9] الأشغال المتعلقة بحواشي الطريق" و"مجاري مياه CC2 وCS2 "

[10] الفصل 52 من مجلّة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

الشراء لا تتضمّن أحيانا أرقام جرد على غرار اقتناء 3 آلات تسجيل و4 آلات مراقبة حضور بمبلغ جملي قدره 6.093,520 د.

من جهة أخرى و خلافا للفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية لا يتولى المحاسب البلدي مسك حسابية خاصة بمكاسبها المنقولة منها وغير المنقولة كما لم تحرص البلدية على القيام بجرد عام لتلك المكاسب في موفى السنة المالية حيث لم يتم تكوين لجنة جرد يعهد لها سنويا القيام بالجرد لجميع ممتلكات البلدية وإعداد محاضر الجرد وتحيين الدفاتر المخصصة للغرض. كما لم يتبين اسناد ترقيم جرد للمنقولات المتوفرة بمكاتب البلدية وهو ما تمت معاينته. وأفادت البلدية بأنه تم اتخاذ التدابير اللازمة للأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المتعلقة بالجرد الواردة بالتقرير.

باستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود اخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2015 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

إجابة البلدية

- **GRASحول عدم شمولية** توظيف المعلوم الموظف على العقارات المبنية من خلال مقاربة عدد الفصول الواردة بجدول التحصيل لسنة 2015 و المقدر بـ15702 فصلا ونتائج التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2014 والذي قدر عدد المساكن بـالمنطقة البلدية بـ32.948 : شهدت المنطقة البلدية نمـــوا ديمغرافيا كبـــيرا خلال السنوات الخمس الأخيرة واعتبرت بلدية رواد الامتداد العمراني لتونس الكبرى وقدرت نسبة النمو الديمغرافي بالمنطقة البلدية بـ6 % وهي أعلى نسبة على المستوى الوطني حسب تقديرات المعهد الوطني للإحصاء مما نتج عنه توسع كبير للأحياء الشعبية (حي عيشوشة وحي المطار، حي النصر ، حي البرارجة ، أحياء جعفر ورواد وأمام هذه الوضعية سعت بلدية رواد) إلى تركيز منظومة "نظام المعلومات الجغرافية" " Système d'information géographique " " SIG " وتسمية وترقيم بقية الأنهج بالمنطقة البلدية و الذي بلغ عددها إلى حد التاريخ 120نهجا وسوف يتم عرض مقترح في تسمية 61 نهجا و38 زنقة على المجلس البلدي في دورته الاستثنائية المقرر عقدها يوم 23 ديسمبر 2016 .

هذا مع الملاحظ أن الجرد الميداني للعقارات المبنية في إطار الإحصاء العام العشري أظهر أن عدد المساكن سيتجاوز نتائج التعداد العام للسكان و المساكن لسنة 2014. كما أن مصلحة المعاليم و الإستخلاصات كانت تشكو في السابق من نقص كبير في أعوان الإحصاء وقد تم تدارك الوضع خلال سنة 2015 بانتداب عدد 05 أعوان إضافيين كما تم تمكين بلدية رواد من ترخيص استثنائي لانتداب عدد 03 أعوان إحصاء خلال سنة 2017.

حول عدم شمولية توظيف المعلوم على الأراضي غير المبنية حيث لم يتضمن جدول التحصيل لسنة 2015 سوى 4178 في حين أن النتائج الأولية للإحصاء العشري للفترة 2017-2025.

إنتهت إلى إحصاء 4770 أرض غير مبنية : تكمن صعوبة إحصاء الأراضي غير المبنية وإدراجها و تثقيلها بجداول التحصيل في تحديد هوية المالك حيث يتم عادة إحصاءها بمناسبة مطالبة المواطن خدمة من البلدية (رخصة بناء، تحرير عقد بيع الخ.....) مما أدى إلى عدم خضوع العديد من الأراضي إلى الآداء.

-**معلوم الإجازة :** أغلب المقاهي تتولى خلاص المعلوم المذكور لدى القابض البلدي و ستتولى البلدية إعداد جدول سيتم تثقيله لدى القابض مع العلم وأن مصالح الشؤون الإقتصادية ليس لها أي عون وتستعين بأعوان الإحصاء في بعض الحالات.

متابعة استخلاص الحد الأدنى بعنوان المعلوم على المؤسسات : تولت بلدية رواد اعداد جدول المراقبة للمعلوم على المؤسسات وتم وتم إرسائه إلى القابض البلدي الذي يتولى إجراء المقاربة بين ما يتم استخلاصه فعليا و الحد الأدنى للمطالبة بأداء الفارق.

كما أنه وعملا بمقتضيات قانون المالية لسنة 2014 و المتعلق بضبط المعلوم على المؤسسات المصدرة كليا تم التنسيق مع القباضة المالية ومكتب مراقبة الآداءات لمتابعة الإستخلاصات في هذا المجال.

-الإستخلاصات بأذون وقتية : حول تطبيق المبالغ المستخلصة بأذون وقتية خلال السنة المالية 2016 عوضا عن سنة 2015 سنة الإستخلاص وتعلق الأمر بالمعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على العقارات الغير مبنية : تم تطبيق هذا الإستخلاص لسنة 2016 لمجابهة المصاريف الوجوبية وخاصة في باب الأجور خلال شهر جانفي 2016 في غياب الموارد في تلك الفترة وتفادي لطلب تسبقة من الخزينة العامة للدولة لخلاص أجور شهر جانفي. هذا وقد تم تدارك الوضع خلال سنة 2016 بتثقيل و تطبيق كامل المبالغ المستخلصة بأذون وقتية خلال نفس السنة المالية.

في خصوص تركيز اللوحات الإشهارية : تتولى البلدية متابعة استخلاص المعاليم المتأتية من هذا العنوان بصفة مستمرة حيث تولينا بعد مراسلة الشركات في عديد المناسبات ودعوتها لتسوية الوضعية المالية للوحات الراجعة لها بالنظر إصدار قرارات لحجب الرؤية سيقع تنفيذها بداية سنة 2017 (جانفي) مع العلم وأننا سنتولى موافاتكم بتسوية الوضعية المالية لكل الشركات مع تجديد قرارات الإستغلال وتثقيل الديون لدى السيد القابض البلدي.

في خصوص عدم تحيين كراس استخلاص المعاليم البلدية لسنة 2015

نتشرف بإعلامكم أن البلدية توظف أعوان الإحصاء للفصول ذات القيمة المالية الضخمة على غرار TNB - TCL - TIB من خلال توزيع الإعلامات باعتبار افتقار القابض البلدي للعنصر البشري اللازم لأداء هذه المهام و لو لا مجهود البلدية في هذا المجال الداعم

لمجهود القابض لكانت المداخيل متدنية إلى أبعد الحدود لذلك تعذر على البلدية تحيين كراس استخلاص معاليم سنة 2015.

وقد وقع تدارك ذلك من خلال تخصيص عدد 02 أعوان لإعادة الإحصاء سنة 2016 وهو ما نتج عنه فارق بالزيادة من حيث عدد المحلات يقدر بـ437 محلا جديدا وهو ما يؤدي حتما إلى إضافة موارد أخرى للبلدية ، كما ستتولى البلدية إعداد قرارات استغلال في الغرض ويعزى تدني هذا المعلوم إلى عزوف التجار على خلاصه بعد الثورة لذلك تتولى البلدية التنسيق مع الشرطة البلدية القيام بحملات في الغرض

مع العلم وأن المحلات التجارية تفتح و تغلق يوميا بحيث لا يمكن حصرها بصفة نهائية.

هذا و إن الإدارة بصدد تركيز منظومة لضبط واستخلاص المعاليم المذكورة مما سيساهم في تنمية الموارد المالية للبلدية .

-الجرد : في إطار حرصنا على تدارك النقائص المتعلقة بجرد المنقولات تم إتخاذ التدابير اللازمة للأخذ بعين الإعتبار الملاحظات الواردة بالتقرير و ذلك ب:

*ضرورة تسجيل كافة المنقولات بالدفتر المعد للغرض مع التنصيص على الرقم المسند بالفاتورة و كذلك بالمنقولات المتوفرة بالمكاتب .

*تم تكوين لجنة جرد للقيام بعملية الجرد السنوي للمنقولات و إعداد محاضر في الغرض .

يتم آليا تسجيل كافة المنقولات بالدفتر المعد للغرض مع التنصيص على الرقم المسند بالفاتورة على أن يتم مستقبلا التنصيص على رقم التسجيل بالمنقولات المتوفرة بالمكاتب

حول التصرف في الأملاك العقارية :

إن ترميم الأملاك العقارية يخضع لشروط و إجراءات مطولة عند توفر الشروط . لكن رغم ذلك فإن البلدية سعت و بدأت في ترميم ممتلكاتها مثل المستودع البلدي و المسلخ البلدي و سوق الدواب و مستودع الحجز و حاليا ترميم مقر قصر البلدية . أما البقية التي لم يقع تسجيلها فإنها تتطلب تسوية بعض الإشكاليات العقارية متعلقة بالباعث العقاري مثل العقارات الكائنة بالدائرة البلدية بالغزالة أما بقية العقارات فإنها محالة حديثا للبلدية من

طرف الباعثين العقاريين الدين سيقومون بإستخراج شهائد ملكية المقاسم بعد إتمام إجراءات قبول الأشغال .

و عليه فإن البلدية التي تحرص على الحفاظ على أملاكها العقارية ستواصل العمل على تسوية الإشكاليات و تفادي الصعوبات من أجل إستخراج شهائد ملكية لكل عقاراتها .

حول تضخيم الإعتمادات المرسمة بالميزانية بعنوان خلاص الديون

يتم ترسيم المبالغ المتبقية من أذون التزود لسنة 2014 التي لم تتم فوترتها غير أن أغلب المبالغ تمت فوترتها في سنة 2015 مما استوجب الأمر صرفها على الفصول الخاصة بها عوضا عن الفصل المتعلق بالمتخلدات عملا بتوصيات مراب المصاريف العمومية.

وبعد، تبعا لملاحظات دائرة المحاسبات الواردة بالتقرير و المتعلقة بمصلحة الصفقات و الشراءات أتشرف بإفادتكم بما يلي:

-إن التأخير الذي شهدته بعض صفقات سنة 2015 في إيداع الضمان النهائي يعود أساسا إلى الصعوبات المالية التي يشهدها أصحاب الصفقات تجاه المؤسسات البنكية الكفيلة بالتضامن،لكن بالرغم من ذلك تقوم مصلحة الصفقات بإعداد مراسلات لتذكيرهم بهذه الآجال المقدرة بعشرين يوم و تنبيههم بفسخ الصفقة في صورة عدم تقديم هذه الضمانات حتى يتم الانطلاق في التنفيذ في أسرع وقت ممكن.

-أما بخصوص طول المدة الفاصلة بين إبرام الصفقات و الإذن ببدء التنفيذ فهي تعود في حد ذاتها إلى التأخير الناتج عن تقديم الضمان النهائي بحكم أنه لا يمكن الشروع في التنفيذ بدون ضمان الصفقة، علما و أن بالنسبة لصفقات التزود بمواد و خدمات فإن مصلحة الصفقات هي التي تسهر على انطلاق بدء التنفيذ على إثر إيداع صاحب الصفقة العقد و الضمان النهائي، أما بالنسبة لصفقات الأشغال فدور مصلحة الصفقات يقتصر على إعداد الإذن الإداري المتعلق ببدء التنفيذ و إن مصالح الإدارة الفنية هي التي تتولى تحديد تاريخ انطلاق الأشغال.

-وأخيرا بخصوص الملاحظات الواردة على استشارتي عدد c58/2015 المتعلقة ببناء إصفة و عدد c76/2015 المتعلقة باقتناء DVD WINDOWS SEVER،فإن البلدية اكتفت بعرضين على إثر تشريك إربعة مؤسسات في الأولى و خمسة مؤسسات في الثانية بالإضافة إلى التمديد في آجال قبول العروض سعيا لمزيد تكثيف المنافسة والحصول على أكثر عدد من العروض.

إجابة القابض البلدي

- تبين من خلال الجدول المرافق للتقرير الذي أورده المقرّرون فيما يخص المبالغ المرصودة ببقايا الاستخلاص التي تعود إلى سنة 2009 وماقبلها.

- إدراج المقابيض المنجزة شهريا بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمؤسسات : لقد تم تطبيق المبالغ المذكورة في تقريركم حسب الجدول والنسخ طبق الأصل المرافقة تثبت ذلك.

عدد الوصل	التاريخ	المبلغ
5138	2015/09/30	31.266,520
5139	2015/09/30	9.310,174
5140	2015/09/30	3.661,583
5142	2015/09/30	83.956,860
5143	2015/09/30	15.930,810
51444	2015/09/30	7.096,060